

442 مليار دولار فاتورة الخسائر خلال سنوات الحرب في سوريا

انهيار النسيج الاقتصادي والاجتماعي وتفكك منظومة التعليم



من يرمم بيوت السوريين؟

وينص القانون على اتخاذ إجراءات خاصة بحق المركزي إذا ثبت أنه "مؤسسة مالية أساسية في عمليات تبييض الأموال".

وسبب القانون أزمة نقص في الوقود، حيث تشهد الأسواق نقصاً فادحاً في المواد النفطية جراء العقوبات الأميركية التي قوضت وصول شحنات النفط إلى دمشق ما ينذر بتأجيل الاحتقان الاجتماعي لاسيما مع انهيار العملة وارتفاع التضخم بشدة. ويأتي نقص الوقود مع دخول البلاد في خضم أزمة اقتصادية، وسط انهيار العملة وارتفاع التضخم بشدة، مما يزيد من حدة المصاعب التي يواجهها السوريون الذين يعانون من حرب مندلعة منذ أكثر من تسع سنوات.

ويعيش أكثر من 80 في المئة من السوريين تحت خط الفقر، وفق الأمم المتحدة، بينما ارتفعت أسعار المواد الغذائية بمعدل 133 في المئة منذ مايو من العام الماضي، بحسب برنامج الأغذية العالمي.

وعلى مدى تسع سنوات من الأزمة، تعرض الاقتصاد السوري لتدمير واسع، وقبل تطبيق القانون، قدرت مؤسسات دولية ومحلية خسائره بنصف تريليون دولار.

ولكن المركز السوري للبحوث والدراسات قدر في دراسة نشرت أواخر مايو الماضي، خسائر الاقتصاد منذ بدء الحرب عام 2011 وحتى مطلع هذا العام بـ 530 مليار دولار، ما يعادل 9.7 أضعاف الناتج المحلي الإجمالي عام 2010. كما ارتفع الدين العام للبلاد ليتجاوز 200 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، فيما يقرب معدل البطالة من 50 في المئة قياساً بنحو 15 في المئة في 2010.

الاقتصادي والثقافي والاجتماعي المحلي، من شأنه أن يشكل أساساً يبنى عليه إعادة إعمار البلاد وتصويب الجهود نحو تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

وكان تقرير أول صدر في عام 2016 عن الإسكوا وجامعة سانت أندروز تحت عنوان "سوريا: خمس سنوات من الحرب"، قدر مجمل الخسائر التي تكبدتها البلاد في السنوات الأولى بحوالي 259.6 مليار دولار.

ويشرح التقرير في إطار "برنامج الأجندة الوطنية لمستقبل سوريا" التابع لـ "إسكوا" إحدى اللجان الإقليمية الخمس التابعة للأمم المتحدة التي تعمل على دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة والمستدامة في الدول العربية وعلى تعزيز التكامل الإقليمي.

ويكافح الاقتصاد السوري أزمات لا حصر لها منذ أن دخل "قانون قيصر" الأميركي حيز التنفيذ في يونيو الماضي، حيث أعلنت واشنتون إنزال عقوبات على 39 من الأشخاص والكيانات المرتبطتين بالنظام السوري.

وليست العقوبات جديدة على البلاد، فقد عرقلت الإجراءات الأميركية والأوروبية منذ سنوات قدرات البلد الاقتصادية، بعدما طالت شركات ورجال أعمال وقطاعات مختلفة.

ولكن القانون الجديد يوسع دائرة الاستهداف لقطار أزرعه أيضاً، عدا عن مسؤولين سوريين، وكل شخص اجنبي يتعامل مع الحكومة السورية وحتى الكيانات الروسية والإيرانية في سوريا. ويشمل مجالات عدة من البناء إلى النفط والغاز.

وأضاف أنه وفقاً للبيانات الرسمية، فإن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي فقد بحلول نهاية عام 2018 ما نسبته 54 في المئة من المستوى الذي كان عليه في عام 2010.

كذلك انخفضت الصادرات السورية من 8.7 مليار دولار في عام 2010 إلى 0.7 مليار دولار في عام 2018 وذلك نتيجة تعطل سلاسل الإنتاج والتجارة بسبب الأضرار التي لحقت بالبنى الأساسية، والقيود الاقتصادية التي فرضتها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، فضلاً عن هروب رأس المال المادي والمالي والبشري إلى الخارج.

وذكر أن "3 ملايين من الأطفال السوريين تقريباً خارج المدارس في العام الدراسي 2017 - 2018، وأن الوضع ينذر بتفكك النسيج الاجتماعي ويبدو حاد في التنمية البشرية، حيث تم خفض ترتيب سوريا من مجموعة البلدان ذات التنمية البشرية المتوسطة إلى مجموعة البلدان ذات التنمية البشرية المنخفضة".

وأوضحت إسكوا وجامعة سانت أندروز أن "تبعات النزاع على الاقتصاد والنسيج الاجتماعي تطرح تحديات عاجية في المستقبل، حيث خسر البلد بفعل النزاع مكاسبه الاجتماعية والاقتصادية التي تحققت بمشقة، سواء كان ذلك في الإنتاج أو في الاستثمار أو التنمية البشرية".

وأشار التقرير إلى أن "حوالي 82 في المئة من الأضرار الناجمة عن النزاع تراكمت في 7 من أكثر القطاعات طلباً لرأس المال، وهي الإسكان والتعدين والأمن والنقل والصناعة التحويلية والكهرباء والصحة".

وأوضح أن "أضرار رأس المال المادي بلغت 117.7 مليار دولار وخسائر الناتج المحلي الإجمالي نحو 324.5 مليار دولار، ما يضع مجموع الخسائر الاقتصادية بحدود 442.2 مليار دولار".

وأوضحت إسكوا وجامعة سانت أندروز أن "تبعات النزاع على الاقتصاد والنسيج الاجتماعي تطرح تحديات عاجية في المستقبل، حيث خسر البلد بفعل النزاع مكاسبه الاجتماعية والاقتصادية التي تحققت بمشقة، سواء كان ذلك في الإنتاج أو في الاستثمار أو التنمية البشرية".

وأشار التقرير إلى أن "حوالي 82 في المئة من الأضرار الناجمة عن النزاع تراكمت في 7 من أكثر القطاعات طلباً لرأس المال، وهي الإسكان والتعدين والأمن والنقل والصناعة التحويلية والكهرباء والصحة".

وأوضح أن "أضرار رأس المال المادي بلغت 117.7 مليار دولار وخسائر الناتج المحلي الإجمالي نحو 324.5 مليار دولار، ما يضع مجموع الخسائر الاقتصادية بحدود 442.2 مليار دولار".

وأشار التقرير إلى أن "حوالي 82 في المئة من الأضرار الناجمة عن النزاع تراكمت في 7 من أكثر القطاعات طلباً لرأس المال، وهي الإسكان والتعدين والأمن والنقل والصناعة التحويلية والكهرباء والصحة".

وأشار التقرير إلى أن "حوالي 82 في المئة من الأضرار الناجمة عن النزاع تراكمت في 7 من أكثر القطاعات طلباً لرأس المال، وهي الإسكان والتعدين والأمن والنقل والصناعة التحويلية والكهرباء والصحة".

وأشار التقرير إلى أن "حوالي 82 في المئة من الأضرار الناجمة عن النزاع تراكمت في 7 من أكثر القطاعات طلباً لرأس المال، وهي الإسكان والتعدين والأمن والنقل والصناعة التحويلية والكهرباء والصحة".

وأشار التقرير إلى أن "حوالي 82 في المئة من الأضرار الناجمة عن النزاع تراكمت في 7 من أكثر القطاعات طلباً لرأس المال، وهي الإسكان والتعدين والأمن والنقل والصناعة التحويلية والكهرباء والصحة".

صندوق النقد الدولي يضبط خطة دعم للاقتصاد السوداني

فرصة أخيرة لإجراء إصلاحات جوهرية لمعالجة الاختلالات

استبشرت الأوساط الاقتصادية السودانية لبدء صندوق النقد الدولي بتنفيذ خطة الإصلاح الاقتصادي للبلد والتي تعثرت طيلة سنوات جراء تصنيف الخرطوم على لائحة البلدان الداعمة للإرهاب ما عسّر مهام حصوله على تمويل يخفف أشد أزمة اقتصادية.

الخرطوم - صادق صندوق النقد الدولي على برنامج إصلاح اقتصادي للسودان، في محاولة لإنقاذ البلاد من أزمة تعصف بمؤشرات الاقتصاد الكلي وعملتها المحلية.

وكان السودان طلب من الصندوق في وقت سابق العام الجاري، التدخل في برنامج إصلاح اقتصادي، وهو مطلب رئيسي لتخفيف الديون في نهاية المطاف على البلد الأفريقي، لصالح الصندوق والدائنين.

وجاء في بيان صادر عن الصندوق، الأربعاء، أن البرنامج سيديم الإصلاحات الحكومية المحلية لمدة 12 شهراً، بهدف استقرار الاقتصاد وتحسين القدرة التنافسية وتعزيز الحوكمة.

وكان السودان طلب من الصندوق في وقت سابق العام الجاري، التدخل في برنامج إصلاح اقتصادي، وهو مطلب رئيسي لتخفيف الديون في نهاية المطاف على البلد الأفريقي، لصالح الصندوق والدائنين.

وجاء في بيان صادر عن الصندوق، الأربعاء، أن البرنامج سيديم الإصلاحات الحكومية المحلية لمدة 12 شهراً، بهدف استقرار الاقتصاد وتحسين القدرة التنافسية وتعزيز الحوكمة.

وكان السودان طلب من الصندوق في وقت سابق العام الجاري، التدخل في برنامج إصلاح اقتصادي، وهو مطلب رئيسي لتخفيف الديون في نهاية المطاف على البلد الأفريقي، لصالح الصندوق والدائنين.

وجاء في بيان صادر عن الصندوق، الأربعاء، أن البرنامج سيديم الإصلاحات الحكومية المحلية لمدة 12 شهراً، بهدف استقرار الاقتصاد وتحسين القدرة التنافسية وتعزيز الحوكمة.

وجاء في بيان صادر عن الصندوق، الأربعاء، أن البرنامج سيديم الإصلاحات الحكومية المحلية لمدة 12 شهراً، بهدف استقرار الاقتصاد وتحسين القدرة التنافسية وتعزيز الحوكمة.

وجاء في بيان صادر عن الصندوق، الأربعاء، أن البرنامج سيديم الإصلاحات الحكومية المحلية لمدة 12 شهراً، بهدف استقرار الاقتصاد وتحسين القدرة التنافسية وتعزيز الحوكمة.

وجاء في بيان صادر عن الصندوق، الأربعاء، أن البرنامج سيديم الإصلاحات الحكومية المحلية لمدة 12 شهراً، بهدف استقرار الاقتصاد وتحسين القدرة التنافسية وتعزيز الحوكمة.

وجاء في بيان صادر عن الصندوق، الأربعاء، أن البرنامج سيديم الإصلاحات الحكومية المحلية لمدة 12 شهراً، بهدف استقرار الاقتصاد وتحسين القدرة التنافسية وتعزيز الحوكمة.

وجاء في بيان صادر عن الصندوق، الأربعاء، أن البرنامج سيديم الإصلاحات الحكومية المحلية لمدة 12 شهراً، بهدف استقرار الاقتصاد وتحسين القدرة التنافسية وتعزيز الحوكمة.

وجاء في بيان صادر عن الصندوق، الأربعاء، أن البرنامج سيديم الإصلاحات الحكومية المحلية لمدة 12 شهراً، بهدف استقرار الاقتصاد وتحسين القدرة التنافسية وتعزيز الحوكمة.

وجاء في بيان صادر عن الصندوق، الأربعاء، أن البرنامج سيديم الإصلاحات الحكومية المحلية لمدة 12 شهراً، بهدف استقرار الاقتصاد وتحسين القدرة التنافسية وتعزيز الحوكمة.

وجاء في بيان صادر عن الصندوق، الأربعاء، أن البرنامج سيديم الإصلاحات الحكومية المحلية لمدة 12 شهراً، بهدف استقرار الاقتصاد وتحسين القدرة التنافسية وتعزيز الحوكمة.

وجاء في بيان صادر عن الصندوق، الأربعاء، أن البرنامج سيديم الإصلاحات الحكومية المحلية لمدة 12 شهراً، بهدف استقرار الاقتصاد وتحسين القدرة التنافسية وتعزيز الحوكمة.

وجاء في بيان صادر عن الصندوق، الأربعاء، أن البرنامج سيديم الإصلاحات الحكومية المحلية لمدة 12 شهراً، بهدف استقرار الاقتصاد وتحسين القدرة التنافسية وتعزيز الحوكمة.

الإصلاحات تشمل إلغاء دعم الوقود، والإنفاق الصحي، وتوسيع القاعدة الضريبية

وذكر أن السودان أمام "فرصة سانحة لإجراء إصلاحات جوهرية لمعالجة الاختلالات الكبرى وإرساء الأسس لنمو شامل".

ويشهد السودان تطورات متسارعة ومتشابهة، ضمن أزمة الحكم، منذ ان عزلت قيادة الجيش عمر البشير من الرئاسة في 11 أبريل 2019، تحت وطأة احتجاجات شعبية بدأت أواخر العام الماضي، تنديداً بتردي الأوضاع الاقتصادية.

ووضعت الحكومة الانتقالية السودانية، برنامجاً محلياً للإصلاحات يهدف إلى استقرار الاقتصاد، وإزالة التشوهات، وتحسين القدرة التنافسية، وتعزيز الحوكمة، يحقق في النهاية الحصول على تاشيرة تخفيف عبء الديون.

وتقضي خطة الإصلاح، إلغاء دعم الوقود الكبير لإفساح المجال للمزيد من الإنفاق الاجتماعي، بما في ذلك برنامج دعم الأسرة في السودان والإنفاق الصحي؛ كما سيتم توسيع القاعدة الضريبية، من خلال ترشيد الإعفاءات الضريبية.

كما تعززت السلطات اتخاذ تدابير تجاه سعر صرف موحد وإرساء إجراءات مفاضة في السوق؛ في مقابل الحصول على التمويل الكافي من المانحين لدعم السكان من خلال الانتقال الصعب إلى اقتصاد قائم على السوق يعمل بشكل جيد.

وبحسب البيان، "لا يزال السودان غير قادر على الوصول إلى موارد صندوق النقد الدولي، بسبب استمرار متآخراته المستحقة للصندوق".

والشهر الماضي، أعلنت الحكومة الانتقالية فرض حالة الطوارئ الاقتصادية، على خلفية تدهور مريع

والشهر الماضي، أعلنت الحكومة الانتقالية فرض حالة الطوارئ الاقتصادية، على خلفية تدهور مريع

والشهر الماضي، أعلنت الحكومة الانتقالية فرض حالة الطوارئ الاقتصادية، على خلفية تدهور مريع

والشهر الماضي، أعلنت الحكومة الانتقالية فرض حالة الطوارئ الاقتصادية، على خلفية تدهور مريع

الريال اليمني يفقد أكثر من ربع قيمته

وتسبب منع الحوثيين المدعومين من طهران التعامل بالعملة النقدية الجديدة الصادرة عن البنك المركزي اليمني في العاصمة المؤقتة عدن والشروع في سحبها من الأسواق ومحال الصرافة في تدهور العملة.

وتحظر جماعة الحوثي حالياً تداول العملة المحلية في مناطق سيطرتها وتستخدم بدلاً منها الريال السعودي والدولار كوسيلة للمعاملات التجارية.

ويعاني الاقتصاد اليمني من الشلل التام منذ سيطرة ميليشيات الحوثي على صنعاء ومؤسساتها السيادية في سبتمبر 2014 ونهبها لاحتياطات البنك المركزي.

وبحسب تقارير حكومية استولى الحوثيون على 85 في المئة من الإيرادات العامة للدولة من ضرائب وجمارك وحصص الدولة في الشركات الحكومية، إضافة إلى الجبايات غير القانونية تحت مسميات مختلفة مما فاقم العجز في مالية الدولة.

وخلال الأيام القليلة الماضية أغلقت جمعية الصرافين اليمنيين، محال الصرافة في عدن وعدة محافظات بعد وصول الدولار إلى 850 ريالاً، وهو ما أدى إلى ارتفاع جنوني في أسعار المواد الغذائية الرئيسية.

ويعاني الاقتصاد اليمني من الشلل التام منذ سيطرة ميليشيات الحوثي على صنعاء ومؤسساتها السيادية في سبتمبر 2014 ونهبها لاحتياطات البنك المركزي.

وبحسب تقارير حكومية استولى الحوثيون على 85 في المئة من الإيرادات العامة للدولة من ضرائب وجمارك وحصص الدولة في الشركات الحكومية، إضافة إلى الجبايات غير القانونية تحت مسميات مختلفة مما فاقم العجز في مالية الدولة.

وبحسب تقارير حكومية استولى الحوثيون على 85 في المئة من الإيرادات العامة للدولة من ضرائب وجمارك وحصص الدولة في الشركات الحكومية، إضافة إلى الجبايات غير القانونية تحت مسميات مختلفة مما فاقم العجز في مالية الدولة.

نهاية المطاف... في 2018 اقتنذنا اليمن من حافة الهاوية.. يمكننا القيام بذلك مرة أخرى، إذا حصلنا على الأموال".

وأضاف "تتعطل شاحنات الغذاء التابعة للبرنامج يوميًا، بسبب التأخيرات البيروقراطية، وحتى الآن، لم يتم تسجيل أي شخص للحصول على المساعدة الغذائية في المناطق الخاضعة لسلطات الأمر الواقع في صنعاء (في إشارة إلى جماعة الحوثي)".

وفي سياق متصل، أوقف البنك المركزي اليمني الخميس، التحويلات المالية الداخلية بالعملة الأجنبية بشكل كامل، بحيث تنحصر فقط على العملة المحلية (الريال).

وجاء في تعميم أصدره البنك في وقت متأخر الأربعاء "يمنع القيام بالتحويلات المالية الداخلية بالعملة الأجنبية بشكل كامل، على أن تتم التحويلات الداخلية بالعملة المحلية (الريال)".

وتقتصر عمليات السحب والإيداع لحسابات العملاء بالعملة الأجنبية، على الفروع التي تتواجد بها تلك الحسابات.

برنامج الأغذية العالمي
تكاليف الأغذية الأساسية في اليمن باتت أعلى من ذي قبل

وسبق أن شهدت عدة مناطق يمنية وقيقت احتجاجية خلال الفترة القليلة الماضية، طالبت بضرورة وقف تدهور العملة، وتحسين الخدمات الأساسية. وبلغ سعر صرف الدولار الواحد، بحسب ذات المصادر، أكثر من 804 ريالات يمنية في مناطق سيطرة الحكومة، و605 ريالات في المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين، ما تسبب بارتفاع كبير في أسعار مختلف السلع، خاصة الاستهلاكية.



الشباب يتعدى الصعاب